السنة: الرابعة المجلد: 04 العدد: 02 ص ص: 205 - 227
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية

Algerian border areas between the requirements of local development and the enhancement of national tourism capabilities

جميلة علاق[1]، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3
rafika_80@hotmail.com
رباب بولمشاور، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3
rabab.boulemchaour@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال:2019/05/19 تاريخ المراجعة: 2019/06/10تاريخ القبول: 2019/06/15

ملخص:

يناقش المقال الاستراتيجية الجزائرية للمناطق الحدودية، من خلال توصيف هذه الفضاءات، ورصد امتداداتها الوطنية والإقليمية، ثم الوقوف على مساعي الدمج بين مقاربتي الأمن والتنمية، وذلك بالانتقال من المقاربة الأمنية البحتة، عبر تأمين الحدود ومواجهة الجماعات الإرهابية وكل أشكال الجريمة العابرة للأوطان، إلى ايجاد بدائل تنموية ناجعة وفعالة تمكن من تأمين الحدود، وذلك من خلال تكريس التنمية المحلية على طول المناطق الحدودية، وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين وإشراكهم في الحركية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بمنطق تنموي مستدام، يستجيب للاستحقاقات الأمنية والتنموية معا، إذ لا أمن دون تنمية، كما أنه لا تنمية دون أمن، حيث تتقاطع الاستراتيجية الوطنية للحدود مع تحويل مختلف الفضاءات الجيوسياسية النائية إلى مناطق للجذب السياحي وطنيا، إقليميا وعالميا.

[1]- المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: أمن الحدود – الاستراتيجية الوطنية للحدود – التعاون العابر للحدود– التنمية المحلية– الاستقطاب السياحي.

Abstract:

The Article addresses Algeria's border strategy by characterizing these spaces and monitor their national and regional extensions, moving from border security, through confronting terrorist groups, and all forms of trans-national crime to finding new formulas, by combining security and development approaches, that we can secure the borders by devoting local development along the border areas by improving the living conditions of the population, and involve them in the national economic and social dynamics, with a sustainable development logic that responds to the security and development benefits, where there is no security without development and vice versa, to transform the various geopolitical spaces into national, regional and global tourist attraction areas.

Keywords: Border Security, national strategy for border area, transboundary cooperation, Local Development, Tourism polarization**.**

مقدمة:

يشكل موقع الجزائر نقطة تقاطع هامة، تربط بين عدة فضاءات جغرافية حيوية، جنوبا حيث العمق الإفريقي وشمالا باتجاه منطقة المتوسط وأوربا، علاوة على المنطقة العربية وارتباطاتها بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

هذا الانفتاح على مختلف الأروقة الجيوسياسية انعكس على الامتداد المساحي للجزائر ومناطقها الحدودية، التي تمثل أقاليما تحظى بأهمية استراتيجية، تلتقي فيها السياسات العامة مع الممارسات التلقائية للسكان والفاعلين المحليين، وباعتبارها فضاءات تواصل بين الشعوب بمقتضى سياسات حسن الجوار، ومجابهة التهديدات الأمنية الزاحفة من كل حدب وصوب.

لم يبق معها تحقيق الأمن القومي الجزائري حبيس مدى القدرة على حماية الحدود الإقليمية وتأمينها رغم أهمية ذلك، وليس مجرد مطاردة فلول

الجماعات الإرهابية التي تحول نشاطها من النطاق الوطني، إلى الاندماج في منظومة الإرهاب العالمي العابر للحدود، إنما ضرورة الاستجابة الاستباقية الناجعة للتهديدات الجديدة العابرة للحدود، التي بات لزاما أن يتوفر في استراتيجيات مكافحتها البعد العابر للحدود، الأوطان والقارات هو الآخر.

حيث يقوم المنطق الجديد لتأمين الحدود على تحويل قاطني المناطق الحدودية إلى دروع بشرية، من خلال تحسين ظروف معيشتهم، وإشراكهم بصفة فعالة في الحركية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بما يستجيب للاستحقاقات الأمنية والتنموية معا.

مشكلة البحث:

تشمل الاستراتيجية الوطنية للحدود ضمان التوزيع المناسب للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل القاعدية عبر كامل فضاءات التراب الوطني، بمنطق تنموي مستدام، فرهان هذه الاستراتيجية لا يكمن في مرافقة الأقاليم الأكثر ديناميكية، بل أيضا الحرص على دمج الفضاءات الجيوسياسية النائية التي تعاني تأخرا في التنمية والحركية الاقتصادية ومحدودية الأفق الاجتماعي والسياسي، لتتحول إلى مناطق للجذب السياحي الوطني، الإقليمي وحتى العالمي من خلال برامج وخطط طموحة تسعى لخلق مصادر بديلة للثروة في زمن الندرة وشح الموارد.

وبناء عليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هي الاستراتيجيات/البرامج التي تتبناها الجزائر لتنمية مناطقها الحدودية، وكيف انعكس ذلك على تحويلها من مناطق سائبة وبؤر توتر إلى مناطق للإشعاع السياحي المحلي والوطني؟

يمثل هذا التساؤل مركزيا في ربطه بين متغيرين اثنين للدراسة:

المتغير الأول: المناطق الحدودية للجزائر، وما تفرزه من تحديات ومخاطر، قابلة لأن تتجاوز حدود الدولة الواحدة، بالنظر لميوعة الحدود في المناطق الجبلية، الهضاب العليا والصحراوية النائية، حيث محدودية الأفق السياسي والاقتصادي، وسواد الاحباط المجتمعي.

المتغير الثاني: رهانات الأمن والتنمية ومن ثم الاستقطاب السياحي في المناطق الحدودية للجزائر، فليس هناك ما يجبر سكان هذه المناطق على البقاء هناك، سوى ضمان الأمن والحماية في المقام الأول، ثم خلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية لتهيئة الأرضية للاستثمار، ثم الاستقطاب السياحي في هذه المناطق التي تزخر بمقدرات هائلة للثروة السياحية الوطنية.

ولسهولة تفكيك الإشكالية المطروحة، نبني الفرضية التالية:

كلما تعزز الأمن وتكرست التنمية في المناطق الحدودية للجزائر، كلما تعززت إمكانيات الاستثمار ومن ثم الاستقطاب السياحي.

حيث تنمية المناطق الحدودية يتحول إلى صمام أمان للمواطن والدولة معا، من خلال تعمير المدن والقرى النائية على الحدود، مد الطرقات وزرع شبكات الاتصال الحديثة، بالشكل الذي يعطي المواطن الثقة والقدرة على التفاعل مع مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية.

جيوسياسية المناطق الحدودية للجزائر

يشكل موقع الجزائر نقطة تقاطع جيوستراتيجية، يتوسط ثلاث مجالات جغرافية حيوية هي: إفريقيا، المنطقة العربية ومنطقة المتوسط، في نقطة تقاطع استراتيجية بين كيانين ضخمين: الأول شمالي يمثله الاتحاد الأوربي، بينما الثاني هو العمق الإفريقي.

فالجزائر هي ديمقراطية شعبية تقع شمال غرب إفريقيا بين خطي طول 12° شرقا و9° غربا، ودائرتي عرض 37° شمالا و19° جنوبا (لخضاري، 2015، ص 37)، جعل هذا الموقع منها21)-18 Merauani, 2005, PP) :

- عاشر أكبر دولة عالميا مساحة، الأولى إفريقيا ومغاربيا، بامتداد بلغ 2381741 كلم.
- الدولة المغاربية الوحيدة التي تجمع حدودها كل جيرانها.
- تمثل 40% من مساحة المغرب العربي و47% من ناتج دخله الخام.
- تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطي الغاز والرابعة عشر في احتياطي البترول.

– تحتل المرتبة الاثنتي عشر من حيث الإنتاج والتاسعة على مستوى الصادرات، هي ثالث مصدر للغاز وثاني ممول لأوروبا بنفس المادة.

هذه الخصوصية الجيوستراتيجية منحت الإقليم الجزائري بعدا فريدا مترامي الأطراف، من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، فكان لزاما وضع إطار تعريفي للمناطق الحدودية الجزائرية، والتي حددها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في تسعة مناطق أساسية([2])، تشمل اثنا عشر ولاية([3])، ثلاث ولايات منتدبة، سبعة وخمسون بلدية، تجتمع على حدودها سبعة دول مجاورة بخط حدودي يبلغ 6343 كم([4])، حيث:

– بلغت المساحة الإجمالية للولايات الحدودية 928720 كم2، ما يعادل 39% من المساحة الإجمالية للبلاد، وهو معدل لا بأس به مقارنة بمساحة البلد الإجمالية، يعكس الامتداد الجغرافي الذي تتربع عليه المناطق الحدودية.

– بتعدادا سكاني يقدر أو يفوق 869280 نسمة، أي 20% من إجمالي عدد السكان، رغم اختلاف معدل الكثافة السكانية من إقليم لآخر، وهو ما تبينه أرقام الجدول الموالي مباشرة، حيث ترتفع في المناطق الحدودية الغربية، وتقل في الشرقية منها، بينما هي ضعيفة تماما في المناطق الحدودية الصحراوية النائية.

([2]) تتمثل تلك المناطق الحدودية في: 1 - الساحل الشرقي، 2 - التل الشرقي، 3 - التل الغربي، 4 - الهضاب العليا – شرق، 5 - الهضاب العليا – غرب، 6 - الجنوب . شرق، 7 - الجنوب الكبير . شرق، 8 - الجنوب الكبير، 9 - الجنوب. غرب .

([3]) تمثل الولايات الحدودية مجموع إثنا عشر ولاية هي: الطارف، سوق اهراس، تلمسان، تبسة، النعامة، الوادي، ورقلة، إيليزي، تمنراست، أدرار، تندوف وبشار .

([4]) يتوزع هذا الشريط الحدودي على ستة دول علاوة على الصحراء الغربية، على النحو التالي: 1601 كم مع المغرب، 1376 كم مع مالي، 982 كم مع ليبيا، 965 كم مع تونس، 956 كم مع النيجر 463 كم مع موريتانيا و42 كم مع الصحراء الغربية .

الجدول رقم1: الخصائص الديمغرافية للمناطق الحدودية للجزائر.

المناطق الحدودية ([5])	المساحة (كم2)	عدد السكان مارس 2018	متوسط الكثافة	الكثافة القصوى	الكثافة الدنيا
الشمال	4047	317830	78	390 مغنية	37 سيدي فرج
الهضاب العليا	19095	223196	12	279 بكارية	1,21 القصدير
الجنوب	905577	328254	0,36	12 الطالب العربي	0,07 تازروك
المجموع	928720	869280	0,94	390	0,07
نسبة المناطق الحدودية على الصعيد الوطني	%39	%20			

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته.

وتختلف المناطق الحدودية حسب الفضاء الجغرافي الذي تنتمي إليه، من خلال التباين الشديد في التضاريس والمناخ، وكذا البنية الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية.

([5]) مغنية ولاية تلمسان، بكارية ولاية تبسة، الطالب العربي ولاية الوادي، سيدي فرج ولاية سوق اهراس، القصدير ولاية النعامة، وأخيرا تازروك ولاية تمنراست .

وتصنف مختلف المناطق الحدودية في الجزائر إلى أربع مجموعات رئيسية، نستعرض فيما يلي موقعها الجغرافي، مع بعض خصائصها العامة ما تعلق بالكثافة السكانية، وطبيعتها التضاريسية على النحو التالي (www.interieur.gov.dz)

- **المناطق الحدودية للساحل والتل:** تقع هذه المناطق بولاية تلمسان غربا وولاية الطارف شرقا، تستقطبها مدنا كبرى مثل وهران غربا، عنابة وقسنطينة شرقا، تتميز بكثافة سكانية مرتفعة وبسهولة اتصالها بالساحل من خلال مختلف الهياكل والبنى التحتية كالطرق والسكك الحديدية.
- **المناطق الحدودية للجبال:** تتسم هذه المناطق الواقعة خلف الساحل بمنحدرات وعرة أعاقت اتصالها وزادت عزلتها بفعل عوامل الطبيعة، تتموقع شرقا بين ولايتي الطارف وسوق أهراس (جبال مجردة)، وغربا بولاية تلمسان (جبال تلمسان) بكثافة سكانية ضعيفة.
- **المناطق الحدودية للهضاب العليا:** تقع بولايتي النعامة غربا وتبسة شرقا، تظم شقين، المناطق الحدودية للهضاب العليا/شرق، والمناطق الحدودية للهضاب العليا/غرب، تعاني الثانية من العزلة ومحدودية الكثافة السكانية، عكس الأولى التي تمثل أكثر كثافة وتستقطبها عدد من المدن الكبرى مثل: تبسة، بئر العاتر والونزة.
- **المناطق الحدودية الصحراوية(الجنوب):** تغطي هذه المناطق مساحة شاسعة بكثافة سكانية ضعيفة، حيث تشكل أرخبيلا من التجمعات السكانية المتباعدة، تتأثر بمشكلة الحدود مع الدول المجاورة والتهديدات العابرة لها كالهجرة غير الشرعية، عصابات الإجرام المنظم والتطرف والإرهاب، إلا أنها تكتسي أهمية استراتيجية قصوى بفعل موقعها الجغرافي ومؤهلاتها الاقتصادية، والخريطة المرفقة فيما يأتي تحدد تموقع تلك المناطق.

الشكل رقم 1: الولايات الحدودية الجزائرية.

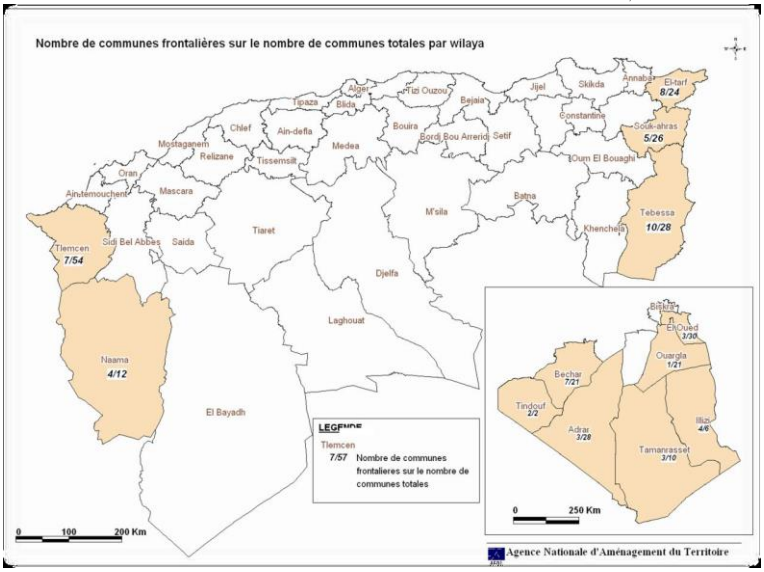

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته، على الرابط التالي: www.interieur.gov.dz/index.php/ar/.

إن البعد المكاني في المحدد الجيوسياسي يدفع باتجاه رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية، ويؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتأخذ أبعادا تعاونية أو صراعية أو مزيجا بين هذه الأبعاد (مقداد السرحان، 2013، ص 219)، أما ما تعلق بالفضاء الحدودي، لا يمكن فهمه وإدراك الإشكاليات الأمنية والاستراتيجية المرتبطة به دون الوقوف على طبيعة الصحراء واستحضار خصائصها الجغرافية:

- هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من أهمية آفاقه الرحبة الشاسعة، وضعف كثافته السكانية، كما تستنبط خصائصه الجغرافية من شح الموارد المائية وجفاف المحيط (Chauprade, 1999, P90).

- هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكلم المربع الواحد (Deycard, 2012, P 08).

– والإنسان تاريخيا في تنقلاته يبحث عن الاستقرار في المناطق التي تتوفر على مزايا تفضيلية لا يمكن أن يمنحها في المقدمة سوى المورد المائي.

إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية أنها إقليم مفرغ، جاف وموحش، إلا أنها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل أفضل:

– تحوز على جيوب مائية وهبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري هو الواحات.

– هي شريان الحياة للقوافل والحركية التجارية تقليديا في المنطقة.

– وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة، أمام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات.

– لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الأرض.

– باتت المناطق الحدودية غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم، وبالتالي مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي متعدد الأطراف (Taj, P 07).

وتشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن المنطقة بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي، ومنطقة العبور المثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة، بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها أو الدفاع عنها، من الاتجار بالبشر إلى نشاط التهريب وتجارة السلاح والمخدرات.

الاستراتيجية الوطنية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية

جعل الموقع الاستراتيجي للجزائر وشساعة حدودها البرية (6343 كلم) والبحرية (1600 كلم)، من مناطقها الحدودية فضاءات محورية للتنمية والتبادل على المستوى المغاربي، الإفريقي والمتوسطي.

ويقوم منطق إدارة الجزائر لمناطقها الحدودية على مفهوم الثوابت السيادية الذي يجمع بين مبادئ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار (مبدأ قدسية الحدود) وحسن الجوار من جهة، ومبدأي عدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة أخرى (بوزيد، 2017، ص 104)، في الوقت الذي أصبحت فيه محاطة بحزام من النار، يمارس عليها ضغوطا كبرى من قوى الجر شرقا وغربا، وقوى الدفع جنوبا.

هذا وكان للثقل التاريخي، السياسي، الاقتصادي، الجغرافي والسكاني أثره في صياغة التصور الأمني الجزائري وفق ما عبر عنه "**بالتوازن الطبيعي**" في المغرب العربي (بن عنتر، 2005، ص 41)، حيث ظلت (الجزائر) على عكس جاراتها ملتزمة بخياراتها الدستورية والمؤسساتية التي عكسها الخطاب الرسمي والتوجهات الاستقلالية للبلاد، وهو ما يختصر مجموعة من الثوابت التي تتراوح بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد مهم لفهم التفاعلات الخارجية الجزائرية.

ومع أن العارفين بالشأن الداخلي والخارجي الجزائري يتهمون هذه العقيدة الأمنية بالقصور والوقوع في فخ الإيديولوجية والسير بثوابت تآكلت وتجاوزها الزمن في عصر التحولات الهيكلية والبنيوية الجذرية، إلا أن الدوائر المهتمة في الجزائر اعتبرتها استخلاصا للدروس من الاحتقان الداخلي الدموي الذي خبرته لعقود.

حيث أدت عزلة وترهل نظام الحكم إلى شرخ عميق بين النخب الحاكمة وعموم الجماهير متبوعا بأزمة اقتصادية ومجتمعية، أدركت معها الجزائر أن التدخل الأجنبي سيكون وبالا ولعنة على المجتمعات، في ظل سواد مناخ المزاحمة الاستراتيجية على الاستئثار بالزعامة الإقليمية، ثم تفاعلات القضية الصحراوية مغاربيا، عربيا وإفريقيا، حيث تنصب عقيدة الأمن القومي عند مبدأ عدم القبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون الاتفاق معها.

في هذا الفضاء الحدودي تتم ولادة ظواهر سلبية تتغذى من مصادر متعددة، على غرار غياب سياسات تنموية واضحة وهادفة، انتشار الفقر، الحرمان والتهميش، محدودية الأفق السياسي والاجتماعي، وأمام عجز الآلة العسكرية والحلول السياسية لمواجهة هكذا تحديات، تسعى الجزائر لتطوير مقاربة تنموية، تستهدف رفع سقف طموح شعوب وقاطني تلك المناطق من خلال تهيئة

الظروف الملائمة لتحقيق العيش الكريم، وانتشالهم من أن يتحولوا إلى صيد سهل لشبكات التطرف والإجرام العابر للحدود.

وقد تعززت السياسة الوطنية الجزائرية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميته، ضمن السياق المؤسساتي الجديد الذي ميزه:

- مصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030: القانون رقم 10 -02 المؤرخ في 29 جوان 2010.

- القانون رقم 10 -01 المؤرخ في 02 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.

- علاوة على مخطط عمل الحكومة لشهر سبتمبر 2017 الرامي لتكثيف الجهود التنموية في المناطق الحدودية.

حيث تعمل الجزائر جاهدة للتأسيس لبرنامج خاص لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، من خلال تحسين الاطار المعيشي للمواطن على مستويات الحياة الاجتماعية من قبيل الصحة، التعليم، الطاقة والتشغيل وتوفير المياه الصالحة للشرب.

ما من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على انعاش الحركية التنموية وترقية جاذبية هذه الأقاليم كمرحلة أولى لخطة العمل، حتى تكون مناطق إشعاع تنموي واقتصادي وأحد الخطوط الأمامية الدفاعية والفاعلة للتصدي لمختلف التهديدات التي تستهدف أمن واستقرار المنطقة، من خلال اعتبار كل جزء من أجزاء التراب الوطني، بما فيها المناطق الحدودية عنصرا مهما من عناصر تراثنا الوطني، وعلينا الاعتراف بحق كل جزء من النمو والازدهار وذلك في اطار استراتيجية شاملة ومضبوطة (القانون رقم 10 -02، 2010).

ما يلقي بتبعاته في المراحل اللاحقة على تحسن الظروف الأمنية وتحصين هذه المناطق من التطرف والاستقطاب، الذي يمكن أن تتعرض له من التنظيمات الإرهابية وشبكات الإجرام المنظم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد المعضلة تعقيدا هو كون الامتداد الحدودي عادة ما يكون مستقطبا

لجحافل اللاجئين والمهاجرين الباحثين عن ظروف حياة أفضل، هربا من مناطق قطعتها أوصال العنف والصراعات الأهلية.

تشمل الاستراتيجية الوطنية للحدود ضمان التوزيع المناسب للسكان والنشاطات الاقتصادية والهياكل القاعدية عبر كامل فضاءات التراب الوطني، بمنطق تنموي مستدام.

فرهان هذه الاستراتيجية لا يكمن في مرافقة الأقاليم الأكثر ديناميكية فحسب، بل أيضا الحرص على دمج الفضاءات الجيوسياسية النائية التي تعاني تأخرا في التنمية، وبالتالي مرشحة لأن تتحول إلى ملاذات انكفاء استراتيجي للشبكات النائمة للإرهاب والتطرف العابر للحدود.

حيث يقوم المنطق الجديد لتأمين الحدود على تحويل قاطني المناطق الحدودية إلى دروع بشرية، من خلال تحسين ظروف معيشتهم، وإشراكهم بصفة فعالة في الحركية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بما يستجيب للاستحقاقات الأمنية العابرة للحدود.

ويبدو أن الجزائر تسعى لتبني استراتيجية للحد من التداعيات الأمنية، ومساعدة دول الجوار على تجاوز محنها المتعددة الأبعاد، من خلال بناء شراكات أمنية في مسارات ثنائية ومتعددة الأطراف.

إدماج المناطق الحدودية في مسارات الاستقطاب السياحي المحلي والوطني

تتقاسم البلدان المغاربية تاريخا مشتركا وإرثا ثقافيا وحضاريا، مطعما بشتى صنوف التآزر والتعاون، كما أن صناع القرار في هذه البلدان وإن اختلفوا في كثير من القضايا التي تهمهم، لكن لم يفقدوا يوما نظرتهم العميقة للتكامل وتمتين العلاقات.

مع ذلك منذ استقلال الجزائر ومختلف جاراتها ظلت المناطق الحدودية على هامش التنمية في تفاوت اجتماعي صارخ، في وقت كان يفترض أن تكون العمق الحقيقي للوطن، ما يبرر سعي الجزائر لإطلاق مختلف البرامج لتأهيل المناطق الحدودية التي تربطها مع الدول الست (تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، النيجر ومالي)، تفاعلا مع الحركات الاحتجاجية التي شنها سكان

تلك المناطق مطالبين بحقهم في التنمية برغم الإمكانيات والموارد التي تزخر بها مناطقهم (http: //www.tsa-algerie.com/ar).

- **مع تونس**: توجت علاقات البلدين باتفاق تنموي وأمني للمناطق الحدودية سنة 2018، حيث شدد محافظوا المناطق الحدودية بين تونس والجزائر في لقاء مشترك بتونس العاصمة، على "تدعيم التعاون بين البلدين وتنمية المناطق الحدودية وتدعيم الأمن ومقاومة آفة الإرهاب"، واختتم اللقاء بتوقيع اتفاقية بين البلدين لتدعيم التنمية والاستثمار في المناطق الحدودية، وتشجيع سكان المناطق الحدودية على البقاء في مناطقهم، خصوصا أنهم يمثلون الخط الأول في مواجهة تلك الآفة.

وخرج اللقاء بالاتفاق على تنظيم لقاء بين ولاة المناطق الحدودية، وإحداث لجنة متابعة للقاءات محافظي المناطق الحدودية تعنى بمتابعة آليات تنفيذ التوصيات، إضافة إلى تبادل الخبرات في مجالات التكوين لمجابهة الكوارث الطبيعية، وتبادل المعلومات وإحداث مخططات وقائية مشتركة.

وشدد الولاة على تدعيم الاستثمار والشراكة، وتنظيم أيام إعلامية للتعريف بالمناطق السياحية، والاستفادة من الخبرات التونسية، وإعداد برامج مشتركة بين البلدين.

وأكد وزير الداخلية التونسي هشام الفراتي، على أهمية التعاون الأمني بين البلدين، معتبرا أن أمن تونس من أمن الجزائر وهو كل لا يتجزأ، كما بين أن كسب رهان التنمية يحتم على البلدين تكثيف الجهود وتدعيم جسور التعاون لما يرتقي إلى مستوى العلاقات المتينة.

كما أفاد محافظ جندوبة التونسية، بأن التنسيق المحكم بين الجانبين التونسي والجزائري لا بد أن يتدعم أكثر في المجال التنموي، مؤكدا تقديم مقترحات لنظيره الجزائري للعمل على جلب الاستثمارات، والتكوين في المجال السياحي (https: //www.alaraby.co.uk/society).

أيضا تم تنصيب عديد اللجان الفنية والتقنية في مجال التعاون السياحي، تستهدف تطوير القطاع واستغلال كل مقدراته خلال الثلاثي الأول من العام 2019، كما تم الاتفاق على إعداد برنامج تنفيذي لعامي 2019 و2020

لتدعيم العمل المشترك في مجال الترويج، التسويق والاتصال السياحي، وتقديم التحفيزات لمشاريع الاستثمار السياحي من خلال دعمه وترقيته، من قبيل إنشاء مناطق للجذب السياحي المحلي والإقليمي بالولايات الحدودية([6]).

- **مع موريتانيا**: أعلنت الجزائر وموريتانيا سنة 2018، فتح أول معبر حدودي بري بينهما منذ استقلال الدولتين، يهدف لزيادة التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتعزيز التعاون الأمني بين البلدين، وقال وزير الداخلية الجزائري آنذاك نور الدين بدوي، بعد تدشين المعبر: "ننتظر الكثير من هذا المعبر الحدودي لا سيما لبعث حركية اقتصادية وتجارية جديدة، خدمة للطموحات الاقتصادية والاجتماعية للشعبين".

دعا بدوي بحضور نظيره الموريتاني أحمدو ولد عبد الله، رجال الأعمال والمستثمرين إلى "تكثيف المعاملات الاقتصادية" من أجل تنمية المناطق الحدودية، مشيرا إلى تشكيل فريق عمل مشتركة بين البلدين لتحقيق هذا المسعى، في ظل حرص الجزائر على تطوير علاقاتها بالجار الموريتاني، ولذلك تقرر تنويع أوجه الشراكة بعد فتح أول معبر بري يربط بين البلدين.

وذكر وزير الداخلية الموريتاني، أن بلاده تأمل أن يساهم الطريق في تطوير العلاقة بين البلدين، ومكافحة الإرهاب، وتسهيل تنقل الأشخاص، وتمتين أواصر الصداقة بين الشعبين https: (//www.eremnews.com/economy/1464152)

- **مع المغرب**: يشمل برنامج تنمية المناطق الحدودية، دراسة وتتبع تهيئة وبناء 16 مسلكا على طول 55,7 كيلومترا، وبناء 4 منشآت فنية بأقاليم أهل أنجاد وبني خالد، بالإضافة إلى بناء المسلك الرابط بين دوار لحواوصة ودوار لغمارة

([6]) ذكرت وزيرة السياحة التونسية سلمى اللومي رقيق أنه خلال سنة 2018 استقبلت تونس مليون و900 ألف جزائري، كما زار الجزائر خلال نفس الفترة مليون و300 الف تونسي، أنظر: جريدة الخبر الجزائرية، **الجزائر -تونس: الاتفاق على تطوير قطاع السياحة بين البلدين**، 17 أكتوبر 2018.

على مسافة 2,5 كيلومتر، بجماعة أهل أنجاد، وكذا بناء طريق على مسافة كيلومترين بذات الإقليم.

وهناك مشاريع مبرمجة خارج اتفاقية الشراكة تهم توسيع وتقوية الطريق الرابط بين بني ادرار ودوار لعراعرة على مسافة 8 كيلومترات، وبناء منشأة فنية بجماعة بني خالد، إضافة الى دراسة وتهيئة الطريق المسماة "العجرة" بجماعة أهل أنجاد على مسافة 8,5 كيلومترات (لمريني، 2015، https: //assabah.ma/77664.html)

وهنا نلفت الانتباه إلى الحساسية التي تكتسيها المناطق الحدودية الجزائرية مع المغرب الشقيق، هذا الأخير لا زال يتمسك بمطالبه الترابية في العديد منها على الشريط الغربي، وبالتالي أجندة تنمية هذه المناطق بقيت معلقة، ولا تعدو أن تكون حبرا على ورق في واقع الحال.

– **مع ليبيا**: بدأت السلطات الجزائرية الترتيبات التقنية من أجل إعادة فتح الحدود البرية بين الجزائر وليبيا بشكل كلي عبر المعابر الثلاثة: الدبداب، وطارات، وتين الكوم، بعد أن ظلت مغلقة منذ سنة 2014، وجاء قرار إعادة فتح الحدود بعد انعقاد اللجنة الأمنية بولاية إيليزي التي لها امتدا حدودي يفوق 897 كلم مع ليبيا، كلها عبارة عن امتدادات صحراوية.

وكانت الجزائر قد قررت غلق الحدود ربيع العام 2015 نتيجة اشتداد الصراع بين الفصائل الليبية في المناطق المتاخمة لأراضيها وأعلنتها منطقة عسكرية، ورفعت درجة التأهب في صفوف جنودها المنتشرين على طول الحدود، وبررت ذلك بمخاوفها من دخول عناصر مسلحة لترابها، أو انتقال بؤرة الصراع إلى أراضيها (موفق، 2015، https: //www.aljazeera.net)، في ظل تفكك الدولة وسواد الانقسام والتناحر القبلي والطائفي، مع العلم أن ليبيا هي الدولة الوحيدة من جيران الجزائر التي لا تعترف بالحدود القائمة بينهما حتى الآن.

– **مع النيجر**: بدعوة من دولة النيجر قامت وزارة السياحة الجزائرية ببرمجة زيارة عمل رسمية إلى دولة النيجر في الفترة الممتدة من 20 إلى 25 فيفري 2019، حيث مثل الجزائر وفد من الوزارة وعدد من الحرفيين، في فعاليات

الطبعة الرابعة عشر لمهرجان "أيار"، المنظمة بإفروان منطقة أغاديس (النيجر)، تحت شعار "السياحة والأمن"، تعتبر هذه التظاهرة من أهم المهرجانات السياحية والثقافية في منطقة الساحل والتي ترمي الى تثمين التراث المادي واللاّمادي للمنطقة، والترويج للتراث الثقافي الغني والمتنوع.

حيث تأتي مشاركة الجزائر بناء على دورها الريادي في القارة السمراء، وتثمينا لما تم تحقيقه في إدارة معضلات الصراع لدى جيرانها الأفارقة، علاوة على تقديم الدعم والمسندة في مساراتها الاقتصادية والتنموية، بما يعزز الدور الريادي للجزائر قاريا، وتكريس انتمائها الإفريقي باعتباره موردا محوريا لهويتها الحضارية وانبعاثها.

كما تتموقع هذه الزيارة الرسمية في إطار تثمين العلاقات الثنائية بين الجزائر والنيجر، والدفع بها لتحقيق وتجسيد محاور برنامج العمل المسطر بين البلدين وكذا خلق ديناميكية تشاركية بين بلدان المنطقة المشاركة في هذه التظاهرة والتي ستسمح بتطوير وترقية السياحة في كنف الأمن والاستقرار والسلم (ttps: //www.mta.gov.dz.)

ورغم حالات التنافر التي أوجدتها الحدود بين الدول، بات مطروحا البحث عن سبل الاستثمار فيها بما يحقق فوائد اقتصادية، سياسية وجيوستراتيجية، وبالتالي تتحول من عامل عزلة وتوتر إلى عامل تعاون، تنمية وازدهار، فالحدود أهم من أن تكون مجرد تجريدات جغرافية، إنها على النقيض من ذلك بناءات سياسية ومجتمعية، تعكس الأنماط التي تعرف بها الدول الوطنية(وناس، 2015، ص 20)، وبالتالي ليس غريبا أن تكون المناطق الحدودية مفضلة للإرهابيين والمجرمين والمهربين ومنطقة انكفاء استراتيجي لهم وملاذات آمنة، حيث تضعف القبضة الأمنية ما يعني تمتعهم بحرية التحرك والفعل.

فالحاجة لتفعيل مقاربة تنموية للدول والمناطق الحدودية الفقيرة، عن طريق التفكير بجدية في تحسين البنى التحتية، على رأسها تنويع المواصلات كعملية ضرورية تشترطها تنمية المناطق الحدودية، من خلال سياسات الدعم الاقتصادي والتمييز الإيجابي للمناطق الحدودية المهمشة، قصد القضاء على أسباب الأزمات.

حيث تتسم المناطق الحدودية بالعديد من الخصائص المتشابهة التي تساعد على إرساء مشاريع مشتركة ومربحة(زياني، https//platforme.almanhal.com)، رغم أن طبيعة النسيج الاجتماعي فيها يجعلها عصية على الخضوع لسياسات الدولة المركزية.

وتعكس الاستثمارات الضخمة التي يتم ضخها في هذه المنطقة تحسنا كبيرا للاقتصاد وظروف معيشة السكان، ما يعكس الأولوية والاهتمام الذي توليه الدولة لهذه الأقاليم حيث:

- جند قسم كبير منها لتطوير شبكة الطرق بالمنطقة على مسافة 9239 كم، 51% منها طرقا وطنية، تعتمد هيكلتها حول الطريق الوطني رقم 1، 6، 55، 52، 548، 50، 16 و3، تستهدف هذه الشبكة دعم الروابط بين مختلف الفضاءات الحدودية والداخلية.

- فتح خطوط جديدة للرحلات الجوية الداخلية والخارجية المباشرة، من وهران باتجاه الوادي، بالإضافة إلى خطوط لتصدير المنتجات المحلية باتجاه الشرق الأوسط.

- بمقتضى ذلك تتحول ولاية الوادي مثلا إلى أهم الوجهات السياحية، تحصي قرابة ثمانين منشأة سياحية، استقطبت في العام الماضي (2018) قرابة 55 ألف و987 سائح جزائري، وحوالي 10 آلاف و253 سائح أجنبي([7]).

كما تهدف المقاربة الأمنية الجزائرية في تأمين الحدود إلى التعاون العابر للحدود ثنائي وجماعي، يستند إلى مقاربة تنموية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية، إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الوطني والإقليمي الكبرى، فالجزائر عليها أن تسعى جاهدة لربح عمقها المغاربي والحضاري الإفريقي.

([7]) هذه الإحصائيات مستقاة من حصة إذاعية استضافت وزير السياحة والصناعات التقليدية عبد القادر بن مسعود، تحت عنوان: **الخدمات الفندقية المتوفرة في الوادي جعلتها أهم المناطق السياحية في الجزائر**، بتاريخ 2019/01/02.

والجزائر بحكم موقعها وقدراتها السياسية والاقتصادية عليها أن تكون صاحبة المبادرة للتنسيق مع دول المنطقة، والفاعل الأبرز في صناعة الأمن وهندسة التنمية في الفضاءات القريبة، وحتى البعيدة في مرحلة لاحقة، فهي صاحبة الفضل في العديد من المبادرات نذكر منها:

- خط الوحدة الإفريقية العابر للصحراء الإفريقية، يربط بطريق مباشر العاصمة النيجيرية لاغوس بالجزائر العاصمة، يقطع 3400 كلم داخل التراب الجزائري، 900 كلم داخل تونس في أحد تفرعاته، 1974 كلم في التراب المالي، 1635 كلم في النيجر، 900 كلم في التشاد وأخيرا 1131 كلم على تراب نيجيريا(أوذاينية، http: //www.google.com/amp/s/www.alaraby)، وفي الوقت الذي وفت الجزائر بالتزاماتها لمد الطريق على التراب الجزائري، تبدو دول الساحل الإفريقي الهشة والضعيفة غير قادرة على الوفاء بتعهداتها، لاستكمال الأشطر التي تمر عبر ترابها الوطني، وهذه إشكالية في حد ذاتها.

- أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء، حيث وقعت الجزائر اتفاقا حكوميا مع دولتي النيجر ونيجيريا (2009) لمد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا، المشروع المشترك بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الوطنية البترولية النيجيرية (NNPC).

- مشروع شبكة الألياف البصرية المرافقة للطريق العابر للصحراء، لتسويق فكرة النفاذ للنطاق العريض للأنترنت دوليا وبأسعار تنافسية، وتؤكد الاستراتيجية الجزائرية على أن "الانترنيت يجب أن يكون مصدرا للدخل بالعملة الصعبة".

مستقبل التنمية السياحية في المناطق الحدودية للجزائر في ظل رؤية 2030

كسب رهان التنمية يمر عبر فك العزلة عن المناطق الحدودية، عن طريق تدعيم جسور التعاون مع دول الجوار، وتشجيع السكان على البقاء في مناطقهم، حيث تشهد المناطق الحدودية اليوم إشكاليات جمة خاصة في مجال تهيئة الإقليم، ويتجلى ذلك من خلال:

- تأخر في ديناميكيات التنمية.
- نقص الخدمات نتيجة نقص المنشآت القاعدية.
- البعد عن الأقطاب الحضرية.
- نزوح معتبر عبر الحدود الجنوبية.

وبالتالي العمل جار على بعث ديناميكيات التنمية فيها وتعزيز جاذبيتها، علاوة على السعي لإدراجها على نحو فعال ضمن اقتصاد المبادلات العابرة للحدود مع الجيران، قصد تمكينها من الانفتاح على العالم في ظروف جيدة.

حيث يجري العمل ضمن الدوائر المختصة على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية لإعداد دراسة خاصة لكل منطقة من المناطق الحدودية التسع المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم السابق الذكر، تتم على ثلاث مراحل (وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم):

- **المرحلة الأولى:** تقدم الحصيلة التشخيصية والإشكاليات والتوجيهات العامة.
- **المرحلة الثانية:** يتم من خلالها إعداد مخطط أو برنامج للتهيئة والتنمية.
- **المرحلة الثالثة:** تعبر عن مرحلة النزول للميدان، عبر إعداد لوحة القيادة لمتابعة مدى تنفيذ البرنامج على أرض الواقع.

الجدول رقم 2: الدراسات الجارية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية للجنوب.

المنطقة الحدودية	الولايات المعنية	مرحلة الإعداد
الجنوب -شرق	ورقلة والوادي	استكمال المرحلتين 1 و2
الجنوب الكبير - شرق	إليزي	استكمال الدراسة
الجنوب الكبير	تمنراست وأدرار	استكمال المرحلتين 1 و2
الجنوب -غرب	تندوف وبشار	استكمال المرحلتين 1 و2

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته، مرجع سابق.

هذا وقد أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية، عبد القادر بن مسعود، في ختام أشغال الجلسات الوطنية للسياحة على ضرورة تجسيد توصيات الجلسات الوطنية للسياحة في تنفيذ المخطط التوجيهي لآفاق 2030 قصد النهوض بهذا القطاع.

ومن بين أهم ما تم استخلاصه من أشغال الورشات الأربع، التي عكفت على "دراسة تعزيز الوجهة السياحية الجزائرية، وحوكمة الوجهات السياحية، هو تشخيص أهم التحديات التي تجابهها التنمية السياحية لآفاق 2030"، وهندسة الرهانات وفق ما يلي:

-العمل على تكريس وتجسيد مبدأ التنمية السياحية في كل الأقاليم، لا سيما الحدودية منها في إطار سياسة اللامركزية التي انتهجتها الحكومة.

-تفعيل أكبر لدور الجمعيات الممثلة للفاعلين السياحيين، حتى تصبح طرفا وشريكا فعالا في مسار تطوير السياحة المحلية، الإقليمية والدولية.

-إلزامية تفعيل آلية محلية من أجل الإشراف ومتابعة تنفيذ برامج التنمية السياحية المحلية بالتنسيق مع قطاع السياحة، إلى جانب تحيين الأنظمة والقوانين التي تؤطر النشاط السياحي لملاءمته مع متطلبات المرحلة المقبلة وتحدياتها.

-تظافر الجهود لتذليل الصعوبات والعراقيل التي تعترض النشاط السياحي، والعمل على زرع الثقافة السياحية والتحلي بروح المبادرة والابتكار، خدمة لتألق السياحة داخل وخارج الوطن (بن مسعود، radioalgerie.dz/chaine1/ar/aggregator/sources//).

خاتمة

تماشيا مع المنطق الذي يقول أن الجوار يحدد مصائر الدول، وإذا كانت الدول تشترك في مشكلاتها الاجتماعية والأمنية، فعليها أن تسعى لتبني مقاربة

إقليمية مشتركة لإيجاد الحلول للمشكلات التي تتخبط فيها مناطقها الحدودية.

ويبدو الحديث عن الاستثمار في الاستقطاب السياحي للمناطق الحدودية مسألة معقدة جدا، تنطلق من عقبة أساسية لا بد من اجتيازها، يتعلق الأمر بالتنمية الفعلية وانتشال قاطني هذه المناطق من الفقر، التهميش والشعور بالإحباط، إلى خلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية، تحسين الصحة والتعليم، إرساء شبكة البنى التحتية من طرق ومسالك تفك العزلة وتخلق مناطق عبور، ثم مبادلات عابرة للحدود، مع توفر هذا الحد الأدنى يمكن الحديث عن الاستقطاب السياحي وخلق الثروة في تلك المناطق.

وقد خلصت الورقة في المجمل إلى عدة نتائج نصيغ بعضها في الآتي:

– التأكيد على أهمية الأمن والاستقرار كمرحلة أولى حاسمة، ثم تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار والاستقطاب السياحي.

– تجسيد مختلف البرامج الطموحة سيجعل من المناطق الحدودية رائدة، في مختلف القطاعات من منطلق خصوصياتها والثروات التي تزخر بها.

– لم تعد المناطق الحدودية في أدبيات الجيوبوليتيك مرادفا لمناطق سائبة وقاحلة، بل يمكن أن يحولها الاستثمار الناجع والفعال إلى صمام أمان الدولة، وحصنها الأمني والاجتماعي.

– الاستثمار الجزائري في مناطقها الحدودية، لن يأتي أكله ما لم تتبنى دول الجوار نفس المقاربة.

– بحكم الثقل الاقتصادي والسياسي الذي تحوز عليه الجزائر، قد تضحي بالكثير من مواردها (ماديا ومعنويا) لمساعدة هذه الدول، التي تبدو أضعف من تحمل تلك الأعباء، حيث الفائدة في النهاية ستعم على الجميع.

قائمة المراجع

أولا - باللغة العربية

1 - بن عنتر، عبد النور. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر.

2 - بوزيد، عائشة. (2017). "الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية): 7: 104.

3 - وناس، منصف. (2015). " تأمين الحدود في فضاء 5+5: سبل التعاون والانعكاسات". المركز الأوربي للبحوث والدراسات.

4 - مقداد السرحان، صايل فلاح.(2013). "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات العربية – التركية: 2002/2011". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية: 6 (2): 219.

5 - لخضاري، منصور. (2015). " السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.

6 - الإذاعة الجزائرية (القناة الأولى)، لقاء مع وزير السياحة والصناعات التقليدية عبد القادر بن مسعود (2019). "ضرورة تجسيد توصيات الجلسات الوطنية للسياحة للنهوض بالقطاع ". http: //radioalgerie.dz/chaine1/ar/aggregator/sources

7 - أوذاينية، خليل. " الوحدة الإفريقية: الطريق الذي ينتهي إلى رمال الصحراء.

8 - http: //www.google.com/amp/s/www.alaraby/

9 - بركات، بسمة. "اتفاق تنموي وأمني لمناطق الحدود بين تونس والجزائر". https: //www.alaraby.co.uk/society.

10 -وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته. " الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها". www.interieur.gov.dz/communication-DGAAT.ZFA-corrige-SAADA.pdf

11 -زياني، صالح. " المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنموية ". https//platforme.almanhal.com/files/2/9377

12 -لمريني، عز الدين. (2015). " تنمية المناطق الحدودية لمواجهة التهريب والارهاب". https: //assabah.ma/77664.html

13 -مناد، جلال. (2018). "المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا يثير "الهواجس" لدى جيرانهم المغاربة". https: //www.eremnews.com/economy/1464152

14 -موفق، هشام. (2015). " الجزائر تستعد لإعادة فتح حدودها مع ليبيا . https: //www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

15 -عويمر، إيمان. "الجزائر – تنمية المناطق الحدودية: إرادة سياسية أم شعارات حكومية"./http: //www.tsa-algerie.com/ar

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Chauprade, Aymeric. (1999). Introduction a l'analyse géopolitique. Ellipses éditions. Paris.

2- Deycard, Fréderic. (2012). "Une région a l'importance internationale croissante". Questions Internationales. N°58.

3- Merauani, Abdelhamid. (2005). " La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen: atouts, enjeux et limites". le Maghreb stratégique. occasional paper. Rome.

4- Taj, Mehdi. "Sécurité et stabilité dans le Sahel africain: situation présente et prospective."recherche académique. Collège de défense de l'OTAN..